

كانون الأول 2016

المنع الأمني الإسرائيلي يفرض تقييدات جديدة على تنقل الفلسطينيين عبر

معبر إيرز

- تم إلغاء 1,900 تصريحًا تجاريًا من أصل 3,500-3,700.
- تم إلغاء ما يقارب 280 من التصاريح التي تُمنح لكبار التجار (Businessman) (BMG (Gaza، من أصل 350 تصريحًا، من ضمنها تم إلغاء تصريحين من أصل أربعة تصاريح فقط استُصدرت لصالح نساء.
- خلال شهر تشرين الأول من هذا العام، تم رفض 52 بالمئة من طلبات استصدار التصاريح التي قدّمها موظفو الأمم المتحدة في غزة، بعد أن كانت النسبة 3 بالمئة في شهر كانون الثاني.
- في تشرين الأول من العام 2016، تمت الموافقة على 44 بالمئة فقط من طلبات الحصول على تصريح للخروج عبر معبر إيرز بهدف تلقي العلاج الطبي، هذا بالمُقارنة مع نسبة الموافقة على تصاريح الخروج خلال العام 2012 والتي وصلت إلى 92.5 بالمئة.

يُعد معبر إيرز بوابة الدّخول والخروج الرئيسية لما يُقارب 1.9 مليونًا من سكان قطاع غزة، وهو المعبر الضروريّ الذي يربطهم بفرص العمل، العلاجات الطبيّة، وأبناء عائلاتهم القاطنة في الضفّة الغربيّة أو إسرائيل. وبما أن معبر رفح الواصل بين قطاع غزة ومصر مُغلّقًا معظم الأوقات، فقد تزايدت أهمية معبر إيرز باعتباره معبرًا لسكان قطاع غزة الرّاغبين في السفر إلى دول الخارج. إن اتّخاذ القرارات المتعلقة بمن يُسمح لهم ومن يُمنعون من التنقّل عبر معبر إيرز تتم بناءً على قائمة ضيقة من المعايير، وكذلك الحصص المخصصة (ترجمة مُحدّثة، غير رسميّة، لجمعية "جيشاه-مسلك"). كما أن الاعتبارات من وراء منح تصاريح التنقّل، كما اعترفت إسرائيل، تُحددها أهداف سياسيّة إلى جانب اعتبارات أمنيّة إسرائيلية تتعلّق بالأشخاص الرّاغبين بالتنقّل عبر إيرز.

منذ العملية العسكرية الأخيرة في صيف عام 2014 طرأ ارتفاع على عدد حالات الدّخول والخروج عبر معبر إيرز، ومع ذلك، عدد حالات الخروج لا زال يشكّل نحو 2 بالمئة فقط من عدد حالات الخروج عبر المعبر في العام 2000. بالإضافة، فإننا نراقب بقلق التطورات الجديدة: السلطات الإسرائيليّة تقوم بمنع آلاف الأشخاص من التنقل بادعاء وجود "المنع الأمني"، وهي حجة ضبابية وغير واضحة. وكجزء من هذه التطوّرات، هنالك ارتفاع أيضًا على عدد الأشخاص الذين يتم التحقيق معهم في المعبر نفسه، بما يشمل حالات قامت فيها السلطات الإسرائيليّة بإصدار أوامر للأشخاص بالعودة أدراجهم، رغم أنّهم يحملون تصاريح خروج. بموجب [المعطيات التي حصلت عليها وكالة الأنباء AP](#)

كانون الأول 2016

من منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق، فإن نسبة الطلبات لاستصدار تصاريح خروج التي تمت المصادقة عليها منذ بداية هذا العام بلغت 46 بالمئة، رغم أن نسبتها عام 2013 كانت 80 بالمئة. تعدّ أوامر المنع هذه انتهاكاً لحقوق الإنسان، وتناقض الأهداف السياسيّة المعلنة لإسرائيل. ورقة المعلومات أدناه هي تلخيص للبحث الذي قامت به جمعية "جيشاه-مسلك" حول الموضوع، وتشمل توصياتنا بتغيير هذه السياسة المستفزة والمضرة.

ما هو المنع الأمنيّ؟

بالإمكان منع الشخص من التنقل لأسباب أمنيّة تحت عدة ظروف. بالإضافة للسبب المفهوم ضمناً، وهو المشاركة في أعمال عداويّة أو كون المتقدم بالطلب عضواً ناشطاً في تنظيم مسلح، فبالإمكان منع الشخص من التنقل إن كان هنالك قلق من كونه أو كونها قد يرغبون بالانتقام لسبب ما أو يحاولون التسبب بالأذى لمواطنين أو مصالح إسرائيلية. وبناء عليه، فإن من يفقدون أبناء عائلاتهم، وأولئك الذين تضررت منازلهم أثناء واحدة من العمليات العسكريّة الإسرائيلية، يُعدّون في الكثير من الأحيان ممنوعون أمنيّاً. إن المنع الأمنيّ قد يُفرض أيضاً على الأشخاص كوسيلة للضغط عليهم بهدف إجبارهم على التعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيليّة. وفي العديد من الحالات، قيل للأشخاص بأن هذا المنع سيظل ساريّاً لوقت محدد، وبعده سيتمكنون من التقدم بطلب لاستصدار تصريح جديد وإعادة النظر في طلبهم. فترات المنع في هذه الحالات تتراوح ما بين ثلاثة شهور إلى عام. إلا أن هنالك حالات أخرى أيضاً قيل فيها للأشخاص بأن المنع الأمنيّ سيظل ساريّاً عليهم طيلة مئة عام.

نظراً للارتفاع الحاد في ظاهرة فرض المنع الأمنيّ، فإن جمعية "جيشاه-مسلك" تبدي قلقها من كون حالات المنع هذه لا تُفرض في حال وجود معلومات استخباراتيّة أو في حال ظهور أدلّة تؤدي إلى رفض الطلبات، بل بسبب كون السلطات الإسرائيلية لا تملك ما يكفي من الوقت ولا الموارد لاستكمال عمليات الفحص، وبذا يُجرّم الأشخاص من تصاريح التنقل كأمر واقع. إن كان هذا هو الحال، فإن المعنى هنا هو أنه لا يتم التعامل مع الشخص على أنه بريء حتى تثبت إدانته، بل يتم اعتبار سكان غزة مُتّهمين حتى قبل إجراء الفحوصات التي ستشير إلى براءتهم.

متى طرأ هذا التغيير وما مدى تأثيره؟

لاحظت جمعية "جيشاه-مسلك" الارتفاع الحادّ في عدد حالات المنع الأمنيّ المفروض على التجار في نهاية العام 2015. وفي الشهور التي مرّت منذ ذلك الوقت، ارتفع عدد حالات المنع الأمنيّ التي وصلت إلى القسم القانونيّ لدينا في الجمعية. إن حالات المنع هذه تشمل أشخاص من فئات متنوعة وكثيرة: ومن ضمنها أولئك الذين كانوا راغبين في زيارة أقاربهم في ظروف إنسانيّة واضحة، أو أشخاص يرغبون بالخروج لتلقّي تأهيل مهنيّ أو حضور مؤتمرات، أو طلاب جامعيين يرغبون في الوصول إلى مؤسساتهم التعليميّة الأكاديمية، وغيرهم. إلى جانب ذلك، حتى بعد تلقّي تصاريح

كانون الأول 2016

التنقل، أصبحنا نلاحظ الارتفاع في عدد الأشخاص الذين يتم تأخيرهم على المعبر لفترات طويلة لغرض التحقيق معهم بشكل عام، وأحياناً تقوم السلطات الإسرائيلية بسحب تصاريح الخروج التي تم منحها لهم سابقاً.

ما هي الفئات المتضررة من فرض المنع الأمني؟

يظهر بحثنا بأن جميع الأشخاص من جميع الفئات المتاحة لها بالتنقل متضررة من هذا المنع المفروض. فالمعايير التي تُحدد المسموح لهم بالتنقل من وإلى قطاع غزة هي معايير ضيقة أصلاً، وتشمل قائمة المتضررين رجال أعمال ومرضى، موظفين في مؤسسات دولية وأولئك الراغبين في الخروج لغرض تلقي خدمات قنصلية أو لغرض القيام بزيارات عائلية لأسباب إنسانية. إليكم بعض الأمثلة:

التجار ورجال الأعمال

- مصادر في قطاع غزة قالت لجمعية "جيشاه-مسلك" بأنه ومنذ بداية العام الجاري، قامت إسرائيل بإلغاء 1,900 تصريحًا تجاريًا من أصل 3,500-3,700 تصريحًا كانت قد أصدرت لتجار ورجال أعمال في القطاع.

- تشمل قائمة الممنوعين أمنياً كبار التجار ممن لديهم علاقات تجارية طويلة الأمد داخل إسرائيل وفي الضفة الغربية، وقد شمل تعداد أولئك الممنوعين سيدتين من أصل السيدات الأربع الوحيدات اللاتي تلقين تصاريح BMG. وقد قيل لبعض التجار بأن المنع الأمني الصادر بحقهم سيستمر لعام واحد على أقل تقدير.

- يتم أيضاً إلغاء التصاريح التي تتيح لرجال الأعمال البارزين في القطاع بالخروج من غزة لغرض انشاء علاقات مهنية واستغلال الفرص التجارية. إن عملية سحب التصاريح بهذا الحجم تأثيراً فورياً وآخداً في الاتساع. فهي تؤثر على كل من يتعلق مصدر رزقهم بشكل مباشر بالنشاط الاقتصادي وأماكن العمل التي يوفرها رجال الأعمال والتجار حاملي التصاريح، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف النشاطات الاقتصادية الشحيحة أصلاً في الاقتصاد الفلسطيني.

المرضى المحتاجين لتلقي العلاج

- تم تشخيص ارتفاع في حالات المنع الأمني المفروضة على المرضى في قطاع غزة الذين يحتاجون للخضوع للعلاج الطبي. وقد أشار تقرير جمعية أطباء حقوق الإنسان إلى الارتفاع في عدد مرضى السرطان الذين توجهوا إلى الجمعية لغرض طلب المساعدة بعد رفض طلبهم

كانون الأول 2016

باستصدار تصريح خروج لتلقي علاج غير متوفر في القطاع. وفي النصف الأول من العام 2016، توجه إلى جمعية أطباء لحقوق الإنسان 43 مريضاً بالسرطان بطلب مساعدتهم في أعقاب رفض منحهم تصريح لغرض تلقي العلاج الطبي، هذا مقارنةً بـ 48 مريضاً في حالة مُشابهة كانوا قد استعانوا بخدمات الجمعية طيلة العام 2015، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 75 في المئة على المعدل الشهري.

- طيلة العام 2015، وبحسب جمعية أطباء لحقوق الإنسان، تم تسجيل مجمل 243 من التوجهات، معظمها على خلفية رفض أو تأخير في الطلبات للحصول على تصاريح. في 61.7 بالمئة من الحالات (أي 150 توجه)، تم إلغاء المنع الأمني المفروض على المتوجه نتيجة لتدخل الجمعية. بينما وفي العام 2016، سجل انخفاضاً حاد في الرد على الطلبات، و فقط في حوالي 25 بالمئة من الحالات فقط تم تغيير قرار السلطات الإسرائيلية بعد تدخل الجمعية.
- وفق [تقرير](#) نشرته مُنظمة الصحة العالمية في تشرين الثاني 2016، نسبة الموافقة على تصاريح الخروج للمرضى المحتاجين لتلقي علاج طبي خارج قطاع غزة انخفضت من 92.5 بالمئة في عام 2012 إلى 77.5 بالمئة في العام 2015. في شهر تشرين الأول 2016، بلغت نسبة الموافقة على تصاريح الخروج 44 بالمئة.

الطواقم المحليّة التابعة للمؤسسات والهيئات الدوليّة

- بحسب [معطيات](#) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فقد تمّ تسجيل ارتفاعاً بنسبة 49 في المئة على نسبة رفض منح التصاريح لسكان قطاع غزة ممن يعملون في المؤسسات الدوليّة (بلغت نسبة الرفض 52 في المئة في شهر تشرين الأول 2016 مقابل 3 في المئة في كانون الثاني من العام نفسه). حتى تشرين الأول هذا العام، تمّ رفض ما يفوق المئة طلب قدمه الراغبين في الحصول على التصاريح. ومن ضمن أولئك، 40 من موظفي الأمم المتحدة والهيئات الدوليّة الذين مُنعوا من التقدم بطلبات إضافية لمدة 12 شهراً إضافياً.
- ارتفع أيضاً عدد مرات إلغاء التصاريح على معبر إيرز ذاته. حتى شهر أيلول، هنالك على الأقل ثمانية من موظفي الأمم المتحدة والمؤسسات الدوليّة الأخرى قد أشاروا إلى أن تصاريحهم قد تمت مصادرتها على المعبر من قبل السلطات الأمنيّة الإسرائيليّة في العام 2016، وذلك مقارنةً بحالي سحب تصاريح حصلنا على مرّ العام 2015، بأسره.

كانون الأول 2016

دراسة حالة: طالب جامعي ممنوع من العودة إلى دراسته في أوروبا

خرج (م)، وهو أحد سكان غزة ويبلغ من العمر 33 عامًا، من غزة عبر معبر رفح قبل عدّة أعوام، بهدف استكمال دراسته للحصول على شهادة الدكتوراه في واحدة من الدول الأوروبية. وكان (م) قد حصل على تصريحًا من الجيش الإسرائيلي لإجراء بحث ميداني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد خطط للعودة إلى أوروبا بعد عدّة أسابيع من إجراء البحث الميداني لاستكمال دراسته. ولكن، بعد أن تقدّم بطلب للخروج من غزة عبر الأردن لكي يعود إلى دراسته في أوروبا، وبعد تلقيه تصريحًا يسمح له في ذلك، توجّه (م) إلى معبر إيرز، حيث اضطر للانتظار هناك بضعة ساعات قبل أن يُقال له بأنه من غير المسموح له بمغادرة القطاع لاستكمال دراسته في الخارج. هذا، وقد اتصلت جمعية "جيشاه-مسلك" بمديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية لقطاع غزة في معبر إيرز، حيث ردّت المديرية بأن (م) ممنوعًا من السفر "لأسباب أمنية". هذا رغم حقيقة كونه قد تلقى تصريحًا إسرائيليًا وأُتيح له الخروج من غزة قبل شهر واحد من ذلك الوقت، لغرض استكمال دراسته الميدانية في الضفة. وقد طالبت جمعية "جيشاه-مسلك" باسم الطالب تصريحًا جديدًا موضحة بأن (م) يجب أن يعود إلى أوروبا قبل انتهاء إقامته هنالك. وبفترة أسبوع قبل تاريخ انتهاء إقامته في أوروبا، علمت "جيشاه-مسلك" بأن (م) قد تلقى تصريحًا وبأنه سيتاح له بالخروج عبر معبر إيرز بعد يومين. ولكن، حين وصل (م) إلى معبر إيرز، قيل له مجددًا بأنه لن يتمكن من الخروج بسبب منعا أمينيًا ضده. هذا، ولم يتلقَ (م) أو "جيشاه-مسلك"، باعتبارها ممثلًا قانونيًا عنه، معلومات حول أسباب المنع، وهو ما يفرض تقييدًا على قدرتنا على الاستئناف ضد قرار المنع بوسائل قضائية.

الاستئناف على قرارات المنع الأمني الإسرائيلية

لا يحصل الأشخاص الذين تحظر عليهم إسرائيل التنقل عبر معبر إيرز لأسباب أمنية على معلومات متعلّقة بماهيّة المنع. حتى خلال الإجراءات القضائية لا يتلقون معلومات حول الأمر، وهو ما يقي المنوعين وممثليهم من دون إمكانية فعلية للاستئناف على هذا المنع.

هذا، وقد وجدنا في بعض الحالات، حين قمنا في "جيشاه-مسلك" بالاستئناف على المنع المفروض عليها، سواء عبر الإعلام أو عبر التدخل القضائي، أن السلطات الإسرائيلية قد غيرت قرارها وسمحت بإصدار التصريح، وربما لكي تتحاشى عرض صورتها بشكل سلبى أو لكي تمتنع عن المداولات في المحكمة. وهذا الأمر يطرح أسئلة جدية حول عملية اتّخاذ القرارات في الجانب الإسرائيلي في الرد على طلبات استصدار التصاريح لسكان القطاع، وتجل على أنّها غير ثابتة وغير مهنية.

وردًا على [محاولات جمعية "جيشاه-مسلك"](#)، عبر طلباتها المستندة إلى قانون حرية المعلومات، الحصول على معطيات متعلّقة بعدد الأشخاص المنوعين أمينيًا أو عدد التصاريح التي تمّ إصدارها رغم المنع الأمني، ادّعت الدولة بأن كشف

كانون الأول 2016

هذه المعلومات قد يشكل "خطرا على الأمن القومي، وأمن الجمهور، والأمن الشخصي"، وهو ادعاء وافقت عليه المحكمة الإسرائيلية دون تحفظات. وقال ممثلو الدولة [خلال مداوات](#) قانونية أخرى بأن أوامر المنع الأمني تتعلق بارتفاع معدلات العنف وعدم الاستقرار في كل من الضفة الغربية والقدس، بدءاً من شهر تشرين الأول 2015. هذا بالرغم أنه من الصعب الإشارة إلى العلاقة بين الأمرين بسبب انعدام الشفافية بخصوص أهداف هذه السياسة وعلى ضوء الاتساع الكبير لهذا المنع.

استنتاج

إن التقييدات الإسرائيلية المفروضة على التنقل، وعلى وجه التحديد تلك المفروضة على تنقل كبار رجال الأعمال في غزة، كما على الطلاب والآخرين، تتعارض تعارضاً مطلقاً وواضحاً مع المنطق الذي تبناه الكثيرون [في دوائر صنع القرار السياسي والأمني في إسرائيل](#)، وهو المنطق الذي يقول بأن الانتعاش الاقتصادي في غزة سيسهم في تعزيز أمن إسرائيل.

إننا في جمعية "جيشاه-مسلك" نعرب عن قلقنا من أن انعدام الرقابة والمراقبة على هذه القرارات لن تؤدي فقط إلى الإضرار بحقوق الإنسان للكثيرين، بل إن تأثيرات أوسع، ويشمل ردع الأشخاص من تقديم طلبات التنقل من غزة وإليها، وارتداد رجال الأعمال الإسرائيليين من التجار مع قطاع غزة، ومن تقليص النشاط الاقتصادي، وهو أمر قد يؤدي أيضاً إلى الإضرار بالاستقرار الإقليمي.